تعليقات

الشَّيخ صالح بن عبد الله العُصيمي

علىٰ

إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد

للعلامة حمد بن علي بن محمد بن عتيق

(١٢٢٧ - ١٣٠١)

مسودّة

الدرس التاسع

السَّلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاته..

الحمد لله الذي جعل طلب العلم من أجلِّ القُربات، وتعبَّدنا به طول الحياة إلى الممات، وأشهد أن لا إلٰه إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله ﷺ ما عُقدت مجالس التَّعليم، وعلى آله وصحبه الحائزين مراتب التَّقديم.

أمَّا بعدُ..

فهٰذا الدَّرسُ التاسع في شرح الكتاب التَّاسِع من برنامج التَّعليم المستمر في سنته الرَّابعة ثلاثٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف، وأربعٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف (١٤٣٣-١٤٣٤)، وهو كتاب «إبطال التنديد» للعَلَّامة حمد بن عليّ ابن عتيق رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد انتهى بِنا البيان عند قول المصنِّف: (بابٌ من الشِّرْكِ الاستعاذةُ بغيرِ الله).

...

۞۞۞

[١٣]- باب من الشِّرْكِ الاستعاذةُ بغيرِ الله

الاستعاذة: الالتجاء والاعتصام والتحرز، وذلك من أعظم أنواع العبادة، فمن فعله لغير الله فقد أشرك.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى بيان ترجمةٍ أخرى من تراجم «كتاب التوحيد» هي قول صاحبه: (باب من الشِّرْكِ الاستعاذةُ بغيرِ الله)، فبين المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن (الاستعاذة:)هي (الالتجاء والاعتصام والتحرز) أي طلب الحِرز بأن يكون العبد في مأمن.

وحقيقة **الاستعاذة بالله شرعًا: طلب العوذ من الله عند وقوع المخوف.**

والعَوذ: هو الالتجاء والاعتصام. والعياذ واللياذ بمعنًى واحد، فكلاهما يقع التجاءً واعتصامًا عند ورود المخوف، **أما ما ذكره جماعة من المتأخرين كالمتنبي وابن كثير من اختصاص العِياذ: بالاعتصام من المرهوب، واللياذ: بالرجاء من المطلوب، فهٰذا يخالف الوضع العربي**، وإنما اللياذ: طلب الالتجاء والاعتصام مع سرعةٍ واختفاء، فهٰذا الفرق بينه وبين العِياذ، وكلاهما متعلقه ورود المخوف المطلوب الهرب منه.

ثمَّ ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى أن (ذلك) يعني الاستعاذة (من أعظم أنواع العبادة) التي يتعبد لله بها، (فمن فعله لغير الله فقد أشرك) أي من جعل التجاءه الذي يتوجه فيه قلبه تعظيمًا وخضوعًا ومحبةً جعله لغير الله عَزَّ وَجَلَّ فقد أشرك، ووقع في شركٍ أكبر.

***

قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾[الجنُّ:٦] الآية، قال الشارح: وجه الدلالة من الآية أن الله حكى عن مؤمني الجن أنهم لما تبين لهم دين رسول الله ﷺ وآمنوا به ذكروا أشياء من الشرك كانوا يفعلونها في الجاهلية من جملتها الاستعاذة بغير الله.

قوله: ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾[الجنُّ] قيل: فزاد الإنس الجن تكبرًا وإثمًا وطغيانًا وشرًا، وقيل: فزاد الجن الإنس إغواءً وإضلالًا، ولا يبعد أن تشمل الآية ذلك فإن الجن ازدادوا إثمًا وتكبرًا وطغيانًا، والإنس ازدادوا إغواءً وإضلالًا؛ [فكان](١) أهل الجاهلية إذا هبطوا واديًا قالوا: نعوذ بسيد هٰذا الوادي من سفهاء قومه، فَعَلَّمَ رسول الله ﷺ المسلمين أن يقول أحدهم إذا نزل منزلًا «أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق» التامات أي الكاملات اللاتي لا يلحقهن عيب ولا نقص كما يلحق كلام البشر، وقيل: الكافية الشافية، وقيل: الكلمات هنا هي القرآن، فإن الله قد أخبر عنه بأنه هدى وشفاء قاله القرطبي، وقال شيخ الإسلام: وقد نص الأئمة على أنه لا تجوز الاستعاذة بمخلوق. وهٰذا مما استدلوا به على أن كلام الله غير مخلوق. قالوا لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه استعاذ بكلمات الله وأمر بذلك.

قوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾[الفلق] أي من شر كل مخلوق فيه شر لا من شر كل ما خلقه الله، فإن الجنة والملائكة والأنبياء ليس فيهم شر. هٰذا معنى كلام ابن القيم. قال: والشر يقال على الألم وعلى ما يفضي إليه.

قوله:(لم يضره شيء) قال المصنف: فيه فضيلة هٰذا الدعاء مع اختصاره.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى بيان الدليلين الذين ذكرهما صاحب الأصل وهو إمام الدعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في «كتاب التوحيد»، في الباب المترجم بقوله: (بابٌ من الشرك الاستعاذة بغير الله)، وهما آية وحديث.

فأما الآية فهي قول الله تعالى: (﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾[الجنُّ:٦] الآية)، فذكر المصنِّف في بيانها نقلًا عن (الشارح) وهو الشيخ سليمان بن عبدالله كما اصطلح عليه أنه إذا ذكر الشارح فمراده به صاحب «تيسير العزيز الحميد» أولُ شراح «كتاب التوحيد» وهو سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، وأنه قال: (وجه الدلالة من الآية) يعني المذكورة (أن الله حكى عن مؤمني الجن أنهم لما تبين لهم دين رسول الله ﷺ وآمنوا به ذكروا أشياء من الشرك كانوا يفعلونها في الجاهلية من جملتها الاستعاذة بغير الله). فإنهم عددوا أعمالًا أدرجوها من جملة الشرك، من آحادها ما كان يجري من الاستعاذة بهم من دون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فعُلم أن الاستعاذة بغير الله عَزَّ وَجَلَّ شركٌ.

---

(١) في نسخة دار الكتاب والسنة ونسخة الشايع: كان، والمثبت من نسخة المعالي..

ثمَّ ذكر أن معنى (قوله تعالى: ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾[الجنُّ] قيل: فزاد الإنس الجن تكبرًا وإثمًا وطغيانًا وشرًا، وقيل: فزاد الجن الإنس إغواءً وإضلالًا)، وأصل الرهق: غشيان الشيء. فمعنى قوله: ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ أي زادوهم من غشيان شيءٍ يحرم عليهم. وهٰذا المحرم يتعلق بالطرفين، فالجن زيدوا في التكبر والإثم والطغيان، والأنس زيدوا في الإغواء والإضلال، والأمر كما قال المصنف: (ولا يبعد أن تشمل الآية ذلك فإن الجن ازدادوا إثمًا وتكبرًا وطغيانًا، والإنس ازدادوا إغواءً وإضلالًا)، فيكون الضمير عائدًا إلى هؤلاء وإلى هؤلاء على حدٍّ سواء، وكلٌّ يزيد مقابله مما يغشاه، فالجن يزيدون الإنس إغواءً وإضلالًا، والإنس يزيدون الجن إثمًا وتكبرًا وطغيانًا، فالآية محتملةٌ للأمرين جميعًا، وممن ذكر احتماله العلَّامة ابن سِعدي في «تفسيره» وأكثر الأوائل على تخصيصه بعود الضمير إلى الجن وأنهم زيدوا إثمًا وتكبرًا وطغيانًا.

ثمَّ بين المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى موقع ذلك في أحوال العرب فقال: (فكان أهل الجاهلية إذا هبطوا واديًا قالوا: نعوذ بسيد هٰذا الوادي) يعني مالكه المتصرف فيه من الجنّ (من سفهاء قومه، فَعَلَّمَ رسول الله ﷺ المسلمين أن يقول أحدهم إذا نزل منزلًا «أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق»)، ثمَّ قال: (التامات أي الكاملات اللاتي لا يلحقهن عيب ولا نقص كما يلحق كلام البشر، وقيل: الكافية الشافية، وقيل: الكلمات هنا هي القرآن، فإن الله قد أخبر عنه بأنه هدى وشفاء قاله القرطبي)، والكلمات التامات يعني الكاملات، ويندرج في هٰذا الكمال أنه لا يلحقها عيبٌ ولا نقص وأنها كافية شافية، **فكمال الكلمات الإلهية من جهتين:**

فالجهة الأولى: تتعلق بها في نفسها، أنها لا يلحقها عيبٌ ولا نقص.

والجهة الثانية: تتعلق بها حال اتصالها بغيرها مما تثمره من الكفاية والوقاية.

ولا تختص الكلمات بالقرآن، بل القرآن فردٌ من أفراد كلمات الله ﷻ، فكلُّ ما تكلم الله ﷻ به هو من كلماته، وكلهنَّ تامات، فالتمام وصفٌ ملازمٌ لهنَّ، فليس شيءٌ من كلام الله ناقصًا ولا معيبًا.

ثمَّ ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن (شيخ الإسلام) يعني أبا العباس أحمد ابن تيمية أنه قال: (وقد نص الأئمة على أنه لا تجوز الاستعاذة بمخلوق). أي حال إرادة كونها عبادة؛ وذلك بأن يتوجه القلب فيها تعظيمًا وإجلالًا إلى أحدٍ من المخلوقين، فإن تجردت من هٰذا المعنى كانت من الاستعاذة التي تجري في العادات التي بين الناس= فتكون جائزةً، كقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص:١٥]، فإن الاستغاثة والاستعاذة والاستعانة مجراها واحد، فعلم أنها إن كانت واقعة من باب العادة فيما يكون محتملًا جريانه فيها فلا بأس بها، أما ما خرج عن العادة مما لا يقدر عليه ولا تتصور المُكنة منه ولا نفاذ الأمر فيه فهٰذا لا يكون إلَّا لله وحده لا شريك له. ثم قال: (وهٰذا مما استدلوا به على أن كلام

الله غير مخلوق)؛ لأنه استعيذ به، والاستعاذة بالمخلوق على وجه العبادة شركٌ، فعلم أن كلام الله منه وأنه غير مخلوقٍ، قال: (قالوا لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه استعاذ بكلمات الله وأمر بذلك).

ثمَّ قال: (قوله: ﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ ﴾[الفلق] أي من شر كل مخلوق فيه شر لا من شر كل ما خلقه الله، فإن الجنة والملائكة والأنبياء ليس فيهم شر. هٰذا معنى كلام ابن القيم) يعني في «بدائع الفوائد»، فالاستعاذة الواقعة في سورة الفلق في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾[الفلق] أي من شر مخلوقٍ فيه الشر، فهو من العام الذي يراد به الخصوص؛ لأن من المخلوقات ما لا شر فيه كالجنة والملائكة والأنبياء، ثمَّ قال: (والشر يقال على الألم وعلى ما يفضي إليه) يعني على ما هو ألمٌ في نفسه (وعلى ما يفضي إليه) أي يوصل إليه ويبلغُ العبد الوقوع فيه.

ثم قال: (قوله:(لم يضره شيء) قال المصنف) يعني إمام الدعوة صاحب «كتاب التوحيد» الشيخ محمد بن عبدالوهاب: (فيه فضيلة هٰذا الدعاء مع اختصاره) أي فيه عِظمُ جلالة هٰذا الدعاء وعلو شأنه ورفعة مقامه مع كونه مختصرًا يقول فيه العبد: «أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق» فيضمن له أنه لا يضره شيءٌ، وهٰذا دالٌّ على كمال إحاطته وشديد متانته في وقاية الإنسان من الضرر أن يلحقه.

***

[١٤]- باب من الشِّرْكِ أن يستغيثَ بغير الله أو يدعوَ غيره

قال شيخ الإسلام: (الاستغاثة هي طلب الغوث، وهو إزالة الشدة) انتهى. فهي دعاء المكروب، والدعاء أعم منها لأنه يكون من المكروب وغيره.

والدعاء نوعان: دعاء مسألة، ودعاء عبادة.

فدعاء المسألة: هو طلب ما ينفع الداعي من جلب نفع أو دفع ضر، فالمعبود لا بد أن يكون مالكًا للنفع والضر، ولهٰذا أنكر الله على من عبد من دونه ما لا يملك نفعًا ولا ضرًا وهٰذا مراد المصنف.

وأما دعاء العبادة فهو عبادة الله بأنواع العبادات من الصلاة والزكاة والذبح وغيرها خوفًا وطمعًا يرجو رحمته ويخاف عذابه وإن لم يكن في ذلك صيغة سؤال وطلب؛ وهما متلازمان، فكل دعاء عبادة فهو مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة فهو متضمن لدعاء العبادة، ويراد به في القرآن هٰذا تارة، وهٰذا تارة، ويراد به مجموعهما، وقد فسر قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾[غافر:٦٠] بالنوعين قيل: اعبدوني وامتثلوا أمري أستجيب لكم. وقيل: سلوني أعطكم.

وقد أجمع العلماء على أن من صرف شيئًا من نوعي الدعاء لغير الله فقد أشرك، ولو قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وصلى وصام وزعم أنه مسلم.

عقد المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى ترجمة أخرى فقال: (باب من الشِّرْكِ أن يستغيثَ بغير الله أو يدعوَ غيره).

واستفتح الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى بيانها بما نقله عن (شيخ الإسلام) وهو ابن تيمية أنه قال: (الاستغاثة هي طلب الغوث، وهو إزالة الشدة)، فتتضمن طلب الغوث من الله ﷻ بأن يزيل الشدة عنه، فتقارن ورود الضرر على العبد، **وتقدم أن الاستغاثة بالله شرعًا: هي طلب الغوث من الله عند ورود الضرر.**

والغوث: هو العون في الشدة.

ولهٰذا قال الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فهي دعاء المكروب، والدعاء أعم منها؛ لأنه يكون من المكروب وغيره)، **والمكروب: هو الذي وقعت به كربة، والكربة: هي الشدة والضيق.**

ثم ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى أقسام الدعاء تقريرًا لما بينه من أن (الدعاء أعمُّ منها)، أي من الاستغاثة، فقال: (والدعاء نوعان: دعاء مسألة، ودعاء عبادة).

ثمَّ بين كُلًّا فقال: (فدعاء المسألة: هو طلب ما ينفع الداعي من جلب نفع أو دفع ضر، فالمعبود لا بد أن يكون مالكًا للنفع والضر، ولهٰذا أنكر الله على من عبد من دونه ما لا يملك نفعًا ولا ضرًا وهٰذا مراد المصنف)، فلا يتصور من عاقلٍ أن يتوجه بدعاء أحدٍ لا يملك نفعًا ولا ضرًا؛ لأن المرجو من دعائه نفعَ الداعي بما يجلبه له من نفعٍ أو يدفعه عنه من ضرٍ.

وتقدم أن **دعاء المسألة: هو طلب العبد من ربِّه حصولَ ما ينفعهُ ودوامَه، أو دفع ما يضره ورفعَه.**

ثمَّ ذكر دعاء العبادة فقال: (وأما دعاء العبادة فهو عبادة الله بأنواع العبادات...) إلى آخر ما ذكر، وتقدم أن **دعاء العبادة: هو امتثال خطاب الشرع المقترن بالحبِّ والخضوع.**

ثمَّ قال الشارح: (وهما متلازمان) أي مقترنان لا ينفكان، وبين وجه تلازمهما بقوله: (فكل دعاء عبادة فهو مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة فهو متضمن لدعاء العبادة)، فإذا دعا الإنسان ربَّه دعاء عبادة بأن يصلي أو يزكي أو يحجّ فإنه يستلزم دعاء المسألة، فيكون لازمًا له، وإذا دعا دعاءَ مسألةٍ بقوله: اللَّهمّ اغفر لي، أو اللَّهمَّ ارحمني، فهو متضمن دعاء العبادة؛ لأنه يمتثل خطاب الشرع مع حبه وتعظيمه، ثمَّ قال: (ويراد به) يعني الدعاء (في القرآن هٰذا تارة، وهٰذا تارة، ويراد به مجموعهما) أي ربما ذكر الدعاء في القرآن على إرادة دعاءِ المسألة، فيتضمن دعاء العبادة أو أريد به دعاء العبادة فيستلزم دعاء المسألة، وربَّما أريد به مجموعهما قال: (وقد فُسر قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾[غافر:٦٠] بالنوعين قيل: (اعبدوني وامتثلوا أمري أستجيب لكم) وهٰذا دعاء العبادة. (وقيل: سلوني عطكم) وهٰذا دعاء المسألة، فالآية صالحةٌ لهٰذا وهٰذا.

ثمَّ ختم المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى فاتحة بيانه بقوله: (وقد أجمع العلماء على أن من صرف شيئًا) يعني من جعل شيئًا (من نوعي الدعاء لغير الله فقد أشرك، ولو قال: لا إلٰه إلا الله محمد رسول الله، وصلى وصام وزعم أنه مسلم)، فإذا دعا غير الله دعاء مسألة أو دعا غير الله دعاء عبادة فإنه مشركٌ كافر؛ لأنه جعل لغير الله ما هو لله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، ولا يقع دعاء المسألة ولا دعاءُ العبادة قُربةً إلَّا على ما يكون في القلب من إرادة رجاءٍ ونفعٍ ودفع ضرٍّ ورفعه واشتمال القلب على تعظيم ذلك المدعو وإجلاله وخوف عقابه ورجاء نعمته، فمتى وجد هٰذا المعنى صار شركًا مخرجًا من الملة.

***

قوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾[يونس:١٠٦] نهى رسول الله ﷺ أن يدعو من هٰذه صفته أي ما لا ينفع ولا يضر، وهٰذا أمر مشترك بين جميع المخلوقين لا يقدر أحد منهم على نفع ولا ضر من دون الله فلا تصح العبادة إلا لمن يملك النفع والضر وهو الله وحده ولهٰذا قال: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾[الأنعام:١٧] فطلب كشفه من [غيره][1] عناء وضلال: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾[يونس:١٠٧]، وأما قوله: ﴿فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٦﴾[يونس] أي إن دعوت غيره فأنت من المشركين لقوله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ١٣﴾[لقمان]، وهٰذا كقوله: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ٦٥﴾[الزمر]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٨٨﴾[الأنعام].

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في هٰذه الجملة المتقدمة البيان المناسب للدليل الأول وهو (قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾[يونس:١٠٦]) فقال: (نهى رسولَ الله ﷺ أن يدعو من هٰذه صفته) أي خاطب الله رسوله ناهيًا له أن يدعو من هٰذه صفته، وتلك الصفة هي أنه(لا ينفع ولا يضر، وهٰذا أمر مشترك بين جميع المخلوقين لا يقدر أحد منهم على نفع ولا ضر من دون الله فلا تصح العبادة إلا لمن يملك النفع والضر وهو الله وحده ولهٰذا قال: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾[الأنعام:١٧] فطلبُ كشفه من غيره عناء وضلال ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾[يونس:١٠٧]) فالأمر كلُّه لله ﷻ، وتوجيه النهي للنبي ﷺ تعظيم للمنهي عنه، فإنما بُودر في الخطاب بتوجيه الأمر أو النهي فيه إلى النبي ﷺ كان ذلك من قرائن تعظيمه وإجلاله، وإذا أعيد هٰذا بخطاب الناس كافةً كان إمعانًا في الإعظام والإجلال، كما قال الله ﷻ في هٰذا المقام: ﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا﴾، فنهى الله ﷻ نبيه خاصة، ونهى المؤمنين عامة عن أن يدعوا مع الله ﷻ أحدًا لا ينفع ولا يضر، مما يدلُّ على حرمة المنهي عنه وعظمته وأنه أمرٌ عظيم.

ثمَّ قال الشارح: (أما قوله: ﴿فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٦﴾[يونس] أي إن دعوت غيره فأنت من المشركين لقوله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ١٣﴾[لقمان])، فإذا أشرك الإنسان فهو ظالم، ودرجات هٰذا الظلم بحسب حال الشرك، فمن أشرك شركًا أصغر صار له حظٌّ من الظلم، ومن أشرك شركًا أكبر صار ظالمًا ظلمًا عظيمًا مستحكما، ثمَّ قال: (وهٰذا كقوله: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ٦٥﴾[الزُّمر]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٨٨﴾[الأنعام])، فإذا وقع الإنسان في الشرك أبطل ما كان تقدم ذلك من الأعمال، لقبح الشرك وكونه سُبةً وتنقصًا لله ﷻ إذ كيف يجعل ما لله لغيره، فمن افترع الشرك وجعل ما لله لغيره فقد قبح الله ﷻ وسبه ونسبه إلى النقص، بأن صير بعض ما له لغيره، واعتقاد كماله يوجب على العبد أن لا يجعل شيئًا من قربته وعبادته إلَّا لله وحده؛ لأنه هو الذي بيده النفع والضر، وأما غيره فإنه لا يملك شيئًا من دون الله ﷻ.

---

(١) في نسخة الكتاب والسنة ونسخة الشايع: غيره والمثبت من نسخة الشايع.

قوله: ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ﴾[العنكبوت:١٧] قال ابن كثير: لا عند غيره لأنه المالك له، وغيره لا يملك شيئًا من ذلك ﴿وَٱعۡبُدُوهُ﴾ أي أخلصوا له العبادة وحده لا شريك له ﴿وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ﴾ أي على ما أنعم به عليكم ﴿إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ١٧﴾ أي فيجازي كل عامل بعمله.

ذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى بيان الدليل الثاني من أدلة المصنِّف وهو (قوله تعالى: ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ﴾[العنكبوت:١٧]) الآية، فإن الله ﷻ أمر بطلب الرزق منه كما (قال ابن كثير: لا عند غيره لأنه المالك له، وغيره لا يملك شيئًا من ذلك) فالرَزق كله بيد الله ﷻ، فهو الذي يرزق الخلق كافة، وإذا كان الرِزق بيده لم يطلب من غيره؛ لأن مالك الشيء يطلب منه لا من سواه، ثمَّ قال: (﴿وَٱعۡبُدُوهُ﴾ أي أخلصوا له العبادة وحده لا شريك له) وموجب إخلاص العبادة له كونه ﷻ هو الربّ، ودلَّ على كونه الربَّ بذكرِ أصلٍ من أصول الربوبية وهو (الرَزق)، فإن أصول الربوبية الكُبرى التي ترجع إليها ثلاثة: هي الخَلْقُ، والمِلْكُ، والرَزْق.

وأفراد الربوبية لا تنحصر، لكن أكثر ما شُهر في القرآن من ذكر أفعال الربوبية تكرارًا ومرارًا هٰذه الأصول الثلاثة، فهي من أعظم موجبات استحقاق الله ﷻ العبادة، فمما يستحق الله ﷻ به العبادة كونه هو الذي يرزقُ الخلق، ولا يرزقهم أحدٌ سواه، فإذا كان كذلك وأنتم تلتمسون منه الرِزق فقوموا له ﷻ مخلصين بالعبادة، ثمَّ قال:(﴿وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ﴾ أي على ما أنعم به عليكم) والشكر فردٌ من أفراد العبادة الواجبة لله، وهٰذا ذكرٌ للخاص بعد العام، فأمرهم بأن يعبدوه عبادةً تشملُ جميع أنواع ما يتقرب به ثمَّ أمرهم بنوعٍ خاصٍّ من العبادة وهو الشكر، وموجب ذكر الخاص قوله: ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ﴾، فإنه لما ذكر الأمر بالتماس الرِزق منه كان المناسب عند وصول الرزق إلى العباد أن يشكروه، فذكر هٰذا الفرد من أفراد العبادة لمناسبته صدر الآية، وهو الأمر بالتماس الرِزق من الله ﷻ، فإذا رزقكم فاعبدوه وأخص العبادة التي تقومون بها حينئذٍ هو شكره ﷻ على ما أوصل إليكم من الرِزق، ثمَّ قال: (﴿إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ١٧﴾) وهٰذا أمرٌ أخر في ما يقوى به طلب الرِزق والعبادة من الله ﷻ وهو أن الرجوع إليه كما قال: (أي فيجازي كل عامل بعمله)، فإذا كان مرجع الخلق ومردهم إليه وجبَ عليهم أن يكونوا في الدنيا وفق ما أمرهم، وهو أمرهم بأن يعبدوه وحده لا شريك له.

****

قوله: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾[الأحقاف:٥] الآية. قال المصنف فيه مسائل:

أحدها: أنه لا أضل ممن دعا غير الله.

الثانية: أنه غافل عن دعاء الداعي لا يدري عنه.

الثالثة: أن تلك الدعوة سبب لبغض المدعو الداعي وعداوته له.

الرابعة: تسمية تلك الدعوة عبادة للمدعو.

الخامسة: كفر المدعو بتلك العبادة.

السادسة: أن هٰذه الأمور هي سبب كونه أضل الناس.

ذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى البيان المتعلق بالدليل الثالث من أدلة الباب وهو (قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾[الأحقاف:٥]) ثمَّ نقل بيان هٰذه الآية عن(المصنف) نفسِهِ، **وهٰذا من أحسن مسالك البيان، فإن من أحسن طرائق إيضاح كلام مصنِّفٍ ما أن تنقل كلامه هو في كتابه متقدمًا أو متأخرًا**، فاجتبى الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى بيان هٰذه الآية من المسائل التي ذكرها صاحب الأصل وهو إمام الدعوة بعد الباب، فعدَّ جملةً من المسائل الموردة هناك مما يتعلق بالآية، **وإذا فقدت هٰذه المرتبة فبعدها تنتقل إلى طلبك كلام المصنِّف في كُتبه الأخرى، أو بنقل أصحابه عنه**، فمن أحسن ما يشرح به «كتاب التوحيد» كلام المصنّف الموجود في «كتاب التوحيد»، **ثمَّ بعده كلامه الموجود في كتبه الأخرى** كـ«ثلاثة الأصول»، أو «كشف الشبهات»، أو «القواعد الأربع»، **أو ما ينقله عنه تلاميذه وأصحابه** في «تيسير العزيز الحميد»، أو «فتح المجيد»، أو «الدرر السنية»، **ثمَّ تنقل بعد ذلك عمن سواه ممن تقدم أو تأخر**، والنقل عن الأوائل أعظمُ وأكمل بأن تنقل عن كلام الأولين في بيان معاني هٰذه الكتب المتأخرة.

ومما يُؤسف عليه أن العناية بهٰذه الأطراف قليلة بين المتأخرين، ولاسيما ما يتعلق بنقل كلام الأوائل، فإن كثيرًا من شراح «كتاب التوحيد» لا يجاوزون النقل عن شروح «كتاب التوحيد» الذي تقدمتهم، وكان حقيقًا بهم أن يطلبوا بيان هٰذه المعاني المذكورة في كلام المصنِّف مما تكلم به الصحابة والتابعون وأتباع التابعين، سواءً في هٰذا الكتاب الذي مثلنا به أو في غيره من الكتب، فربَّما وجدنا من جمل مصنِّفٍ من المتأخرين ما يكون من كلام الأوائل حذو القذة بالقذة، كما ذكر أمامُ الدعوة في معرفة الله أنه يُعرف بآياته ومخلوقاته، فإن هٰذه اللفظة بعينها هي كلمة لأبي يوسف القاضي المشهور - صاحب أبي حنيفة - رواها عنه اللالكائي في كتاب «السنة»، وعلى هٰذا فقس، ويتأكد هٰذا في كتب الاعتقاد، لئلا يتوهم مُتوهمٌ أن ما في

العقائد المصنَّفة عند المتأخرين من أهل السنة أنها من بنات أفكارهم، بل إذا قرنها الشرح بذكر كلام الأوائل من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين عُلم أن هٰذه الكتب إنما هي مقربةٌ لما كان عليه القوم، وأنها ليست مبتدِأةً مستأنِفةً لكلامٍ كان مفقودًا ثمَّ وُجد فيما قرره هؤلاء، بل يجتهد طالب العلم إذا رام شرح كلام أحدٍ أن ينظر إلى كتابه نفسه، ثمَّ ينظر بعدُ إلى كُتبهِ الأخرى، ثمَّ ينظر ثالثة إلى كلام العلماء ولاسيما الأوائل من الصحابة والتابعين وأتباعهم.

وبخصوص هٰذا الموضع فإن الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى نقل البيان عن المصنِّف مُقدمًا ما ذكره في مسائله بعد الباب، أنه قال: (فيه مسائل:)

(أحدها: أنه لا أضل ممن دعا غير الله)، لقوله: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ ﴾، وتقدم أن هٰذا البناء في القرآن يكون بمعنى (لا أحد)، فقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ ﴾ أي لا أحد أضل، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ ﴾[البقرة:١١٤] أي لا أحد أظلم. وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ ﴾ [النِّساء:١٢٥] أي لا أحد أحسن. فيكون قد بلغ الغاية في الفعل المذكور معها، فإذا كان الفعل المذكور معها الضلال يكون قد بلغ الغاية في الضلال، وإذا كان الفعل المذكور معها الظلم يكون قد بلغ الغاية في الظلم، وإذا كان الفعل المذكور معها الإحسان يكون قد بلغ الغاية في الإحسان، فتكون هٰذه الآية معناها كما ذكر إمام الدعوة : «أنه لا أحد أضل ممن دعا غير الله عَزَّ وَجَلَّ». فلا يفوقه أحدٌ في الضلال الذي انتكس فيه.

ثمَّ قال: (الثانية: أنه غافل عن دعاء الداعي لا يدري عنه)، كما قال تعالى: ﴿وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ ﴾[الأحقاف:٥]، فذلك المدعو الذي يُدعى من دون الله عَزَّ وَجَلَّ غافلٌ عن دعاء الداعي الذي يتوجهُ به إليه.

ثم قال: (الثالثة: أن تلك الدعوة سبب لبغض المدعو الداعي وعداوته له)، كما قال في الآية بعدها: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ۝٦ ﴾[الأحقاف]، فكونهم لهم أعداءً يدل على وقوع البغضاء بينهم، وتتجلى هٰذه البغضاء بإعلان العداوة بين الداعي والمدعو.

ثمَّ قال: (الرابعة: تسمية تلك الدعوة عبادة للمدعو)، لقوله: ﴿وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ۝٦ ﴾، فجعلها عبادة.

ثمَّ قال: (الخامسة: كفر المدعو بتلك العبادة)، كما تقدم في الآية أنهم يكفرون بدعائهم الذي دعوه.

ثمَّ قال: (السادسة: إن هٰذه الأمور هي سبب كونه أضل الناس)، أي اجتماع هٰذه الأمور في الحال التي تكون هي التي أوجبت كونه أشد الناس ضلالًا، فلا يتقدمه أحدٌ في الضلال.

***

قوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾[النمل:٦٢] الآية يقرر تعالى إلهيته بربوبيته لأن المشركين يعلمون أنه لا يجيب المضطر ويكشف السوء إلا الله، ولهذا يدعونه في الشدائد مخلصين له الدين. أي إذا كنتم تقرون بذلك فكيف جعلتم له شريكًا في الإلهية؟ ولهذا قال: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾﴾[النَّمل].

ختم المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى الأدلة القرآنية بالرابع منها وهو (قوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾[النَّمل:٦٢]) فبينه بقوله: (يقرر تعالى إلهيته بربوبيته) أي أنه صار إلهًا لأنه كان ربًّا، فإذا كان هو الربّ فهو الذي يستحق العبادة دون غيره، وتقدم البيان بأن من أوسع أودية تقرير الألوهية في قلوب الخلق تعظيم الربوبية، لأنهم إذا أذعنوا بأن الربّ هو الله وحده لا شريك له وجبَ عليهم أن يخلصوا له العبادة، فلا يشرك به أحدًا كائنًا من كان، وتقدم أني ذكرت لكم أن ابن الوزير ذكر في «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» عن صاحب كتاب «مذاهب السلف» ولم يسمِّه ولم أعرفه أن في القرآن خمسمائة آية لتقرير الربوبية، فلم يُحشد هٰذا القدر في القرآن الكريم إلَّا لأمرٍ عظيم وهو تقرير الألوهية في قلوب الخلق، فإن الناس إذا أمعنوا النظر في شواهد الربوبية ودلائل عظمة الله ﷻ وشدة سلطانه أقروا بأن من كان له ذلك هو الذي يستحقُّ العبادة دون غيره، فالذي يرزقُ هو الذي يُعبد، والذي يملك هو الذي يعبد، والذي يخلقُ هو الذي يُعبد، فمن لا يرزق، ولا يملك، ولا يخلق، لا يصلح أن يكون معبودا.

ثمَّ قال: (لأن المشركين يعلمون أنه لا يجيب المضطر) وهو الذي اشتدت به الحال (ويكشف السوء إلا الله، ولهٰذا يدعونه في الشدائد مخلصين له الدين. أي إذا كنتم تقرون بذلك فكيف جعلتم له شريكًا في الإلهية؟ ولهٰذا قال: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾)، وهٰذا استفهام استنكاري لاستقباح فعلهم، واستنكار ما هم عليه، إذ كيف يعتقدون أنه لا يكشف الضر إلَّا هو، ويسألونه في الشدائد ثمَّ لا يفردونه بالعبادة، فلهم حظٌّ من قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾﴾ أي قد فاتكم الذكرى والاعتبار بأحوالكم، فأنتم تفعلون أفعالًا لو أنكم نظرتم إليها بعين التدبر والفهم، علمتم أن هٰذه الأفعال تقتضي إفراد الله ﷻ بالعبادة، فإذا كنتم تسألونه في الشدة فيخلصكم، وترجونه في الاضطرار فينقذكم، فحري بكم أن تعبدوه ﷻ ولا تشركوا به شيئًا.

***

قوله: (وروى الطبراني) أي عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

قوله: (قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ من هٰذا المنافق) [هي][1] استغاثة به فيما يقدر عليه من كف المنافق إما بضرب أو تهديد أو قتل وإنما قال: «إنه لا يستغاث بي» إرشادًا إلى التأدب في الألفاظ حماية لجناب التوحيد، فإذا قال ذلك في أمر يقدر عليه، فما الظن بالاستغاثة به ﷺ أو بغيره بعد موته في تفريج الكرب وجلب المنافع، أو في إدخال الجنة والنجاة من النار؟ فثبت أن من دعا أحدًا من المخلوقين فيما لا يقدر عليه إلا الله فقد أشرك الشرك الأكبر الموجب للخلود في النار.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى دليلا حديثيًا في هٰذا الباب بعد فراغه من الأدلة القرآنية، وهو حديث رواه «الطبراني» كما قال: ((وروى الطبراني،)) والطبراني هو سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، وإطلاق العزو إليه يراد به «المعجم الكبير»؛ لأن له ثلاثة معاجم هي: «الكبير» و«الأوسط»، و«الصغير»، وإطلاق العزو ينصرف إلى «الكبير» شهرةً، فيكون هٰذا الحديث مما رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه)، وليس هو عنده بهٰذا اللفظ، وإنما أصل الحديث، وأما هٰذا اللفظ فهو عند ابن أبي حاتم في «كتاب التفسير»، وإسناده ضعيف، وفيه (قوله: (قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ من هٰذا المنافق) هي استغاثة به فيما يقدر عليه من كف المنافق إما بضرب أو تهديد أو قتل) أي أن النبي ﷺ سئل أن يغيث في أمرٍ يقدر عليه، فـ(قال: «إنه لا يستغاث بي») والحامل له كما قال المصنِّف: (إرشادًا إلى التأدب في الألفاظ حماية لجناب التوحيد)، فالنبي ﷺ قادرٌ على إغاثتهم في ذلك، وسألوه أمرًا مقدورًا عليه، ولكنه ترك ذلك فقال: «إنه لا يستغاث بي» إرشادًا إلى ما يلزم من الأدب في الألفاظ حماية لجناب التوحيد وتعظيمًا له، ثمَّ قال المصنِّف: (فإذا قال ذلك في أمر يقدر عليه، فما الظن بالاستغاثة به ﷺ أو بغيره بعد موته في تفريج الكرب وجلب المنافع، أو في إدخال الجنة والنجاة من النار؟) أي أن هٰذا أعظمُ استبعادًا وأشد تحريمًا، فإذا كان نهى ﷺ عما يقدر عليه في حياته، فما لا يقدر عليه في حياته ولا بعد مماته أَوْلى بالنهي عنه، فإنه ﷺ لا يقدر على شيءٍ من تفريج الكُرب، ولا جلب المنافع، ولا إدخال الخلق الجنة، ولا الإنجاء من النار، بل الملك كلُّه لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثمَّ قال: (فثبت أن من دعا أحدًا من المخلوقين فيما لا يقدر عليه إلا الله فقد أشرك الشرك الأكبر الموجب للخلود في النار)، فمن توجه إلى أحدٍ من الخلق في شيءٍ لا يقدر عليه إلَّا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مستغيثًا به، راجيًا منه أن يكشف كربته ويفرج همه فقد وقع في الشرك الأكبر؛ لأن التوجه القلبي في مثل هٰذا لا يكون إلَّا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لأنه هو الذي يملك ذلك، وأما ما عداه فإنه لا يملك شيئًا من النفع ولا الضر.

***

---

(١) نسخة المعالي: (من). والمثبت من نسخة الكتاب والسنة ونسخة الشايع: (هي).

[١٥]- **باب قول الله تعالى:** ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾ ﴾[الأعراف]

جميع من سوى الله هٰذه صفتهم أي لا يقدرون على خلق شيء وهم مخلوقون ولا يستطيعون نصر من عبدهم ولا ينصرون أنفسهم، فبطلت عبادتهم من دون الله.

هٰذه الجملة من «كتاب التوحيد» شروعٌ في مقصدٍ جديدٍ من مقاصده وهو بيان براهين التوحيد، فإن المصنِّف ابتدأ هٰذا الباب فما بعده بذكر جملةٍ من الأدلة الدالة على وجوب توحيد الله ﷻ، ومما انطوى عليه هٰذا الباب من البراهين **بيانُ قدرة الخالق وضعف المخلوق**.

فالأدلة التي ذكرها المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى هي جميعًا لتقرير هٰذا الأصل، وأن الخالق قادرٌ، والمخلوق ضعيف، وإنما تصلح العبادة للقادر دون الضعيف، وذكر في ذلك آياتٍ وأحاديث، فأول هٰذه الآيات قوله تعالى: (﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾) والآية بعدها، قال الشارح بذلك:(جميع من سوى الله هٰذه صفتهم أي لا يقدرون على خلق شيء وهم مخلوقون ولا يستطيعون نصر من عبدهم ولا ينصرون أنفسهم، فبطلت عبادتهم من دون الله)، فأبطل الله ﷻ هٰذه العبادة ببيان عجزهم كما قال: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ أي لا يقدر على خلق شيء، ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ أي وأولئك المدعون المعبودون مخلوقون، ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا ﴾ أي لا يقدرون على نصرهم، ﴿وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾ ﴾ أي لو أريدوا بإلحاق الضرر بهم لم يستطيعوا دفع شيءٍ عنهم، كما قال شاعرهم:

أربٌّ يبـــول الثعلبـــان برأســـه ألَا هـان مـن بالـت عليـه الثعالـبُ

***

قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ١٣﴾[فاطر] الآية. أخبر تعالى أن المدعوين من دون الله لا يملكون من قطمير وهو اللفافة التي على ظهر النواة. أي لا يملكون قليلًا ولا كثيرًا، وأخبر أنهم لا يسمعون دعاء الداعي، وأنهم لو سمعوا ما أجابوه؛ وأنهم يوم القيامة يجحدون عبادتهم إياهم.

وهٰذه الآية نص في أن دعاء غير الله شرك لقوله: ﴿يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ ١٤﴾[فاطر] قال قتادة: يعني نفسه تبارك وتعالى فإنه أخبر بالواقع لا محالة.

ذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في هٰذه الجملة بين ما انطوى عليه الدليل الثاني مما قصده المصنِّف من بيان قدرة الخالق وعجز المخلوق وهو (قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ١٣﴾[فاطر] الآية) وذلك بخبره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن هؤلاء (المدعوين أنهم لا يملكون القطمير)، والقطمير: (اللفافة التي على ظهر النواة) من تمرٍ أو غيره، فإنها تسمّى قطميرًا، فهم لا يملكون الشيء الحقير كالقطمير، فإذا لم يملكوا الحقير القليل فإنهم لا يملكون العظيم الكثير، وقرر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قبلها تمام ملكه فقال: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ لَهُ ٱلۡمُلۡكُۚ وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ١٣﴾، فقرر كمال ملكه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ونقص ملك غيره، فإذا كان الملكُ كله لله وجب أن تكون العبادة كلها لله.

ثمَّ قال: (وأخبر أنهم لا يسمعون دعاء الداعي) كما قال: ﴿إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ﴾[فاطر:١٤]، ثم قال:(وأنهم لو سمعوا ما أجابوا) لقوله: ﴿وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ﴾ أي ما بادروا إلى تمكينكم مما تريدون، (وأنهم يوم القيامة يجحدون عبادتهم إياهم)، كما قال: ﴿وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ﴾.

ثمَّ قال الشارح: (وهٰذه الآية نص في أن دعاء غير الله شرك لقوله: ﴿يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ﴾)، والذي كانوا يفعلونه هو دعاؤهم، فعلم أن دعاء غير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيما لا يقدر عليه إلَّا الله وكذا الاستغاثة به أنه شركٌ، **وهٰذه الآية من أجلى الأدلة في ذلك أن من توجه إلى غير الله عَزَّ وَجَلَّ توجهًا يقارنه التعظيم والإجلال والطمع في إحراز المأمول بالهرب من المخوف وما يلحق الإنسان فيه الضرر** فإنه يكون قد وقع في الشرك، ثمَّ قال: (﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ ١٤﴾ قال قتادة: يعني نفسه تبارك وتعالى فإنه أخبر بالواقع لا محالة) أي لا ينبئك أحدٌ مثل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بما عليه سواه من فقدانه ملك شيءٍ حقير، وأنه لا يقدر على إجابة من يدعوه، وأنه يوم القيامة يكون كافرًا بمن دعاه، فإذا كانت هٰذه حاله بخبر مَنْ خبرُه صدقٌ وجب على العبد أن يجعل عبادته كلّها لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

***

قوله: (شج النبي ﷺ) روى الطبراني من حديث أبي أمامة قال: رمى عبدالله بن قمئة رسول الله ﷺ يوم أُحد، فشجَّ وجهه وكسر رباعيته فقال: خذها وأنا ابن قمئة. فقال رسول الله ﷺ: «مالك أقمأك الله» فسلط الله عليه تيس جبل فلم يزل ينطحه حتى قطعه قطعة قطعة. وذكر ابن هشام أن عتبة بن أبي وقاص هو الذي كسر رباعية رسول الله ﷺ، وقال القرطبي: الرَباعية بفتح الراء وتخفيف الياء كل سن بعد ثنية. وقال النووي: للإنسان أربع رباعيات. وقال الحافظ: والمراد أنها كسرت فذهب منها فلقة ولم تقلع من أصلها.

قوله: «كيف يفلح قوم شجوا نبيهم») زاد مسلم: «وكسروا رباعيته وأدموا وجهه؟».

قوله: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾[آل عمران:١٢٨] قال ابن إسحاق: أي ليس لك من الحكم شيء في عبادي إلا ما أمرتك به فيهم.

ذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى بيانًا يتعلق بالدليل الثاني من أدلة الباب وهو حديث أنس قال: «شج النبي ﷺ يوم أحد» الحديث، وذكر الشارح أن الشاج هو (عبدالله بن قمئة) وعزى ذلك إلى (الطبراني) يعني في «الكبير» من حديث أبي أمامة وإسناده ضعيف، وعزو الحديث في نسخة دار الرمادي إلى مسلم خطأٌ في ترقيم الهوامش، فإن هٰذا الحديث هو الذي رواه الطبراني وإسناده ضعيف جدًا.

ثمَّ ذكر المصنِّف أن (ابن هشام) صاحب السيرة ذكر (أن عتبة بن أبي وقاص هو الذي كسر رَبَاعية رسول الله ﷺ، قال القرطبي: الرَباعية بفتح الراء وتخفيف الياء) أي لا تشدد (كل سن بعد ثنية) والإنسان له ثنيتان في الأعلى وثنيتان في الأسفل، فما يكون بعد الثنيتين في العلو والسفل تسمّى رَباعِية، فللإنسان أربع رَباعيات، ثمّ قال: (وقال الحافظ) والمراد أنها كسرت فذهبت منها فَلقة ولم تقلع من أصلها) والمراد بالحافظ هو ابن حجر، فبقي أصل تلك الرَباعية ووقع فيها كسرٌ فحسب.

ثم قال: (قوله: «كيف يفلح قوم شجوا نبيهم») والشج: هو الضربة التي تكون في الرأس (زاد مسلم: «وكسروا رباعيته وأدموا وجهه؟») بسيلان الدم عليه ﷺ، فأنزل الله عليه(﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ قال ابن إسحاق: أي ليس لك من الحكم شيء في عبادي إلا ما أمرتك به فيهم)، فليس للنبي ﷺ تصرفٌ في الخلق في الحال والمآل إلَّا بما أذن الله ﷻ له فيه، فتصرفه ﷺ في الحال ما كان يحكم به ﷺ عليهم حال حياته، فلم يكن مفوضًا له، وإنما كان الأمر لله ﷻ، وكذا ما يكون في المآل فإنه لا يكون متصرفًا من نفسه وإنما بإذن الله له، كشفاعته ﷺ لمن يستحقُّ الشفاعة فإنها تكون بإذن الله ﷻ، فالشفاعة لله قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ﴾[الزُّمر:٤٤]، ويأذن الله ﷻ بها لمن يشاء من خلقه، وأولاهم وأعلاهم وأحقهم بها هو النبي ﷺ، وابن إسحاق هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم صاحب السيرة المشهورة، وله كلامٌ حسنٌ قليلٌ في التفسير، فربما كان كلامه الذي يذكر في تفسير آية مقدمًا على غيره، لأنه مع قلته له كلامٌ حسن، كالذي ذكره ابن كثير في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴾[الأنفال:٢٩]، فإنه ذكر كلام ابن إسحاق وذكر أن كلام ابن إسحاق هو أحسن ما قيل في تفسير هٰذه الآية، فله مواضع في التفسير حسنة مع قلة كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في التفسير.

***

قوله: «اللهم العن فلانًا وفلانًا» هٰذا بعد وقعة أُحُد. قوله: «سمع الله لمن حمده» قال ابن القيم: عدى باللام لتضمينه معنى استجاب، والحمد إخبار عن محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه، ولهٰذا كان خبرًا يتضمن الإنشاء بخلاف المدح فإنه خبر مجرد. قوله وفي رواية: «يدعو على صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو أو الحارث بن هشام» عينهم ﷺ [لأنهم](١) من أشد الناس عداوة له، وهم السبب في غالب ما جرى عليه ﷺ وأصحابه هم وأبو سفيان، ومع ذلك فما أجيب فيهم، بل أنزل الله عليه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾﴾[آل عمران:١٢٨]، فتاب الله عليهم وآمنوا فدل على أنه لا يملك ولا يقدر إلا ما ملَّكه الله أو أقدره الله عليه كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾[الجن:٢]، وقال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٨﴾﴾[الأعراف].

ذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في هٰذه الجملة بيان الحديث الثاني من الأدلة الحديثة في الباب وهو حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر: (اللهم العن فلانًا) الحديث، فكان مما قاله المصنِّف (قوله: (اللهم العن فلانًا وفلانًا) هٰذا بعد وقعة أُحُد)، فتكون الآية وهي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ نازلة بعد أحدٍ في الأمرين جميعًا، فهي نازلة فيما وقع للنبي ﷺ من شجه وكسر رَباعية، وواقعةٌ لما كان منه ﷺ من الدعاء على أقوامٍ في الصلاة بلعنهم، **فتكون نازلة بعد الأمرين جميعًا، وهٰذا أحسن الأقوال في الآية أنها نزلت بعد الأمرين، ولم يتكرر نزولها وهو اختيار البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في «صحيحه»**، أنه وقع أولًا شج النبي ﷺ وكسر رباعيته، ثمَّ وقع دعاؤه ﷺ على من دعا عليه بعد وقعة أحد، ثمَّ نزلت الآية بعد الأمرين متعلقة بهما.

ثمَّ نقل عن (ابن القيم) في تفسير(قوله: «سمع الله لمن حمده») أنه: (عدى باللام لتضمينه معنى استجاب) أي لإشرابه معنى الاستجابة، والتعدية بحروف الجر على مذهب البصريين وهو أحسن المذهبين في ذلك تكون لتضمين الفعل معنًى آخر لا يتبادر منه، فإن السمع إذا أطلق قصد به إدراك المسموع، لكن ربما يطلق ويراد به الاستجابة، فيدَل على ذلك بحرف الجر (اللام) في قوله: «سمع الله لمن حمده»، كقوله

---

(١) في نسخة الشايع: (لأنه)، والمثبت من نسخة الكتاب والسنة ونسخة المعالي.

تعالى: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[الإنسان:٦]، فإن الفعل يشربها عباد [الله]، لكن عدي بالباء لما يقع من الارتواء والامتلاء من شربهم، فهم يشربون منها شرابًا نافعًا يمتلئون ويرتون به، ولذلك عدي بالباء، ولهٰذا نظائر في القرآن الكريم، فمن رعى هٰذا المأخذ من تعدية الأفعال بحروفٍ ليست ملازمة لها وإنما لنكتة نهَض في قلبه المعنى الذي عدي له ذلك الفعل بذلك الحرف، واستفاد معنًى جديدًا لا يتبادر من الفعل بحسب وضعه الأصلي.

ثمَّ قال: (والحمد إخبار عن محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه) كما ذكر شيخه أبو العباس ابن تيمية قبله في «مناظرة ابن المرحل»، ثمَّ قال: (ولهٰذا كان خبرًا يتضمن الإنشاء) أي خبرًا عن وقوع ذلك مع إنشائه، فهو يُخبر عنه أنه كذلك وينشأ له حمدًا (بخلاف المدح فإنه خبر مجرد)؛ لأنه متجردٌ عن الحب والتعظيم، فكم من مادحٍ ممدوحًا لا يحبه ولا يعظمه، وإنما رجا عطيةً أو صلةً من مالٍ أو غيره.

ثم ذكر أنه (في رواية: (يدعو على صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو أو الحارث بن هشام) عينهم ﷺ لأنهم من أشد الناس عداوة له، وهم السبب في غالب ما جرى عليه ﷺ وأصحابه هم وأبو سفيان، ومع ذلك ما أجيب فيهم، بل أنزل الله عليه ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾﴾[آل عمران]، فتاب الله عليهم وآمنوا، فدل على أنه لا يملك ولا يقدر إلا ما ملَّكه الله أو أقدره الله عليه)، فكان النبي ﷺ يلعنهم، واللعن: هو الطرد من رحمة الله ﷻ، فلم يُستجب له ﷺ فيهم؛ لأنه لا يملك شيئًا، وأسلم هؤلاء ودخلوا في الإسلام وحسُن إسلامهم.

***

قوله: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾[الشُّعراء] عشيرة الرجل بنو أبيه أو قبيلته والأقربين أي الأقرب فالأقرب.

قوله: «اشتروا أنفسكم» أي بتخليصها من عذاب الله بالطاعة، لأنها ثمن النجاة.

قوله: «لا أغني عنكم» أي لا أدفع عنكم من عذاب الله شيئًا.

قوله: «يا عباسَ بنَ عبدالمطلب» يجوز في عباس الرفع والنصب، وينصب ابن لا غير وكذا ما بعده - فإذا صرح ﷺ أنه لا يغني عن ابنته وعمه وعمته شيئًا وآمن[1] الإنسان أنه لا يقول إلا الحق، ثم عرف ما وقع في قلوب الضالين؛ تبين له غربةُ الدين.

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في هٰذه الجملة بيان الحديث الأخير من أحاديث الباب وهو خاتمة الأدلة فيه، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قام رسول الله ﷺ حين أنزل عليه ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾[الشُّعراء] وقال يا معشر قريش...» الحديث.

فذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن (عشيرة الرجل بنو أبيه أو قبيلته والأقربين أي الأقرب فالأقرب)، وأصل العشيرة مأخوذة من العِشرة أي المقارنة والمصاحبة، فالناس فيها درجات وأقربهم بنو أبيه ثمَّ من قربَ من أصله وعموده في نسبه.

ثم قال: (قوله: «اشتروا أنفسكم» أي بتخليصها من عذاب الله بالطاعة، لأنها ثمن النجاة)، فكأن من أطاع الله عَزَّ وَجَلَّ اشترى نفسه منه، فخلَّصها من العذاب وأقبل بها على ما يرجوه من رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وذلك بملازمة الطاعة.

ثم قال: (قوله: «لا أغني عنكم» أي لا أدفع عنكم من عذاب الله شيئًا)؛ لأنه ﷺ لا يملك لهم شيئًا.

ثمَّ قال: (قوله: (يا عباسُ بنَ عبدالمطلبَ) يجوز في عباس الرفع والنصب، وينصب ابن لا غير وكذا ما بعده) فيجوز في عباس لأنه إما مفردٌ منادى أو مضاف يجوز فيه أن يبنى على ما يرفع أو ينصب، فيقال: يا عباسُ. ويقال: يا عباسَ. وهما مذهبان أحدهما: لابن الحاجب، والآخر: لابن مالك في جماعة من النحويين، لكن إذا قيل: مذهب فلان وفلان باعتبار شهرتهما، فإن عمدة المتأخرين من العرب في النحو ابن مالك، وعمدة المتأخرين من العجم في النحو ابن الحاجب، ولهٰذا فإن أكثر ما يدرس من المطولات عندنا معشر العرب ألفية ابن مالك، وأكثر ما يدرس في بلاد العجم كالترك والأفغان والهند وباكستان هو «كافية

---

(١) نسخة الكتاب والسنة (امن)، ونسخة الشايع: (أمن)، والمثبت من نسخة المعالي..

ابن الحاجب» ولا يكادون يعرفون كتاب ابن مالكٍ هٰذا.

ثمَّ قال: (فإذا صرحَ ﷺ أنه لا يغني عن ابنته وعمه وعمته شيئًا وآمن الإنسان أنه لا يقول إلا الحق) أي أن النبي ﷺ لا يقول إلَّا الحق، (ثم عرف ما وقع في قلوب الضالين) أي من دعاء النبي ﷺ والتوجه إليه؛ (تبين له غربةُ الدين) أي أن الدين صار غريبًا، لأن الذي بعثه الله ﷻ بهٰذا الدين تبرأ من ملك شيءٍ لأقرب الناس إليه، فكيف بالأبعدين عنه؟ فهو لا يملك لهم ﷺ شيئًا من باب أولى، لكن لما عظم الجهل بالدين وترك الناس استنباط معاني الكتاب والسنة وأخلدوا إلى التقليد وفشت بينهم البدع والضلالات تسارع الناس إلى هٰذه المقالات المتهافتة فاتخذوها دينًا.

وهٰذا آخر البيان على هٰذه الجملة من الكتاب، ونستكمل بقيته في الدرس القادم بإذن الله، [وبالله التوفيق].

۞۞۞۞